الأقلية الكردية في تركيا و أفاقها المستقبلية

The Kurdish minority in Turkey and its future prospects

د.مهديد سعيد*

جامعة الجزائر (3)

كلية العلوم السياسيةو العلاقات الدولية

meh_diploma@yahoo.fr

تاريخ الإستلام:2022/04/20	تاريخ المراجعة:2022/05/03	تاريخ النشر:21/جوان/2022

****

ملخص:

تعتبر ظاهرة الأقليات التي هي عبارة عن مجموعات وطنية غير مسيطرة. و مختلفة عن الأغلبية من حيث الجنس أو الدين أو اللغة أو الثقافة .و قد حظيت بأهمية خاصة من قبل العديد من الباحثين منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية، حيث أصبحت تعتبر هذه الظاهرة من العوامل المهددة لسلامة ووحدة الدول و استقرارها. فتركيا طغى عليها صراع الأكراد الذي رافق تأسيسها أواسط العشرينيات من القرن الماضي في توليد مشكلات بينهم و بين النظام السياسي التركي.

الكلمات المفتاحية: الأقلية- تركيا – العرق – الأكراد

Abstract:

The phenomenon of minorities, which is one of the dominant national groups, and different from the majority in terms, religion or language or culture, has taken on particular importance by many researchers since the end of the Second World War . where it became considered the phenomenon of factors threaten the integrity and stability of states.

Turkey has been weakened by a Kurdish conflict that accompanied its founding in the twentieth century past, creating problems between them, and between the Turkish political system.

Keywords: Minorities - Turkey - Race – Kurds

د. مهديدسعيد ،*meh_diploma@yahoo.fr

مقدمة

عرفت العلاقات الدولية بعد نهاية الحرب الباردة جملة من المتغيرات و التحولات الهامة التي شكلت سمات النظام الدولي الجديد، و لعل من ابرز هذه التغيرات تغير طبيعة النزاعات من نزاعات بين الدول إلى نزاعات داخل الدول، فمسألة الأقليات تعد أحد أهم العوامل المؤدية إلى إثارة النزاعات الداخلية وحتى النزاعات على المستوى الدولي، وهذا يرجع بالدرجة الأولى إلى كونها مسألة تنتشر في العديد من دول العالم من جهة، وإلى طبيعة هذه الأقليات وطبيعة مطالبها وأهدافها وأساليب تحقيقها من جهة أخرى، إلى جانب طبيعة سياسة تعامل الدولة معها دون إغفال دور العامل الخارجي، التي تؤدي في الكثير من الأحيان إلى صدامات مع الدولة تتعدى تأثيراتها إلى المستوى الخارجي فيما بعد.

إن الأكراد كأقلية عرقية يمثلون إحدى أكبر القوميات في منطقة الشرق الأوسط، كما إن هذه الأقلية تتمتع بميزة فريدة كونها موزعة على مجموعة من الدول المتجاورة، و تملك جاليات كبيرة من الخارج.

تمثل القضية الكردية بتركيا إحدى الأمثلة البارزة في القضايا الحقوقية للأقليات عبر العالم إذ لا تزال مسيرة الكفاح الحقوقي لهذه الأقلية مستمرة إلى اليوم، تتخبط بين استغلال الفضاء السياسي الداخلي تارة واعتماد الدعم السياسي تارة أخرى أملا في تحقيق الاستقلال وافتكاك الحكم الذاتي.

أهمية الدراسة:

تنبع أهمية الدراسة من عدة اعتبارات علمية، تتمثل هذه الاعتبارات فيما يلي:

- يمثل هذا الموضوع أحدأهم مواضيع الساعة، لذلك هو يحتل أهمية كبيرة في الساحة السياسية
- تعد المسألة الكردية إحدى القضايا المثيرة للجدل على الساحة التركية نتيجة للعديد من الاعتبارات الداخلية والخارجية

اشكالية الدراسة:

أن أهم نقطة تثار عند الحديث عن مسألة الأقليات هي ارتباط هويتها القومية بمسألة الوحدة الوطنية والاستقرار السياسي والإقليمي ومن هنا يمكن طرح الإشكالية التالية: **ما مدى تأثير ظاهرة الأقلية الكردية في تركيا في ظل التحولات الجيوسياسية؟**

و لتبسيط هذه الإشكالية تم التطرق إلى مجموعة من التساؤلات الفرعية، و هي كما يلي:

- ما هو الإطار المفاهيمي المناسب لدراسة ظاهرة الأقليات؟
- ما هي الأسس القانونية لحمايتها؟
- كيف تطور المسار للأقلية الكردية في تركيا؟

الفرضية:

في محاولة للإجابة على هذه التساؤلات و الوصول الى النتائج قمنا بطرح الفرضية التالية:

- كلما كانت هناك رغبة في الوصول إلى توافق في حالة النزاع الكردي باللجوء إلى المؤسسات الحكومية و غير الحكومية، و اللجوء إلى الحوار من خلال الوساطة و اتخاذ سياسات ناجعة، كلما كانت هناك إمكانية إدارة هذا النزاع.
- تفاقم الصراع العرقي ينعكس سلبا على بناء واستقرار الدولة.

المناهج المستخدمة:

_ المنهج الوصفي: الذى يتيح فرصة تتبع الأقليات في تركيا والآثار التي تنجم عنها بالاستناد إلى معلومات تتعلق بها للنظر في أبعادها المختلفة وتطوراتها، وهذا من أجل بلوغ نتائج موضوعية.

_منهج دراسة الحالة: اعتباره يتجه إلى جمع البيانات العلمية المتعلقة بأي وحدة سواء كأفراد أو جماعة أو مؤسسة، وتكمن أهميته في الجانب التطبيقي للبحث باعتباره الأداة الأنسب لإقامة الترابط بينما هو نظري وما هو تطبيقي لأكراد في تركيا نموذجا.

تقسيم الدراسة:

حيث قمنا بتقسيم الدراسة إلى محورين رئيسيين:

المحور الأول : نتناول فيه الإطار المفاهيمي لظاهرة الأقليات

المحور الثاني:الأكراد في تركيا

- المحور الأول: الإطارألمفاهيمي لظاهرة الأقليات

المطلب الأول: تعريفها

لقد تعددت أراء الباحثين و الدارسون في إيجاد تعريف شامل للأقلية يحظى بالقبول عموما

*** تعريف حسب الموسوعات و اللجان:**

- **عرفت الموسوعة الدولية للعلوم الاجتماعية** " الأقلية بأنها جماعة من الإفراد الذين يتميزون عن بقية الإفراد عرقيا، قوميا أو دينيا و لغويا، و هم يعانون من نقص نسبي في القوة و من ثمة يخضعون لبعض أنواع الاستبعاد و الاضطهاد و المعاملة التميزية(الجباعي، 2017)."

- **تعريف الموسوعة البريطانية الجديدة**" الأقلية هي مجموعة متمايزة ثقافيا أو إثنيا أو عرقيا ضمن مجتمع اكبر و هذا المصطلح عندما يستخدم لوصف هذه المجموعة يحمل داخل شبكة أكثر من الآثار السياسية و الاجتماعية(طشطوش، 2012، صفحة 56).

- **تعريف اللجنة الفرعية لإلغاء و حماية الأقليات التابعة للأمم المتحدة**:" الأقلية جماعة عددها اقل من تعداد بقية سكان الدولة، و يتميز أبناؤهم عرقيا، أو لغويا و دينيا عن بقية أعضاء المجتمع و يحرصون على استمرار ثقافتهم أو تقاليدهم أو ديانتهم أو لغتهم."(بحر، 1982، صفحة 11) .

- **تعريف الجنة الفرعية لحقوق الإنسان**" الأقلية هي جماعات متوطنة في المجتمع تتمتع بتقاليد خاصة و خصائص إثني او دينية او لغوية معينة تختلف بشكل واضح عن تلك الموجودة لدى بقية السكان و ترغب في دوام المحافظة عليها."(وهبان، 2011، صفحة ص 169).

- تعريف مسودة الاتفاقية الأوروبية لحماية الأقليات " الأقلية هي جماعة عددها اقل من تعداد بقية سكان الدولة و يتميز أبنائهم عرقيا، أو لغويا و دينيا عن بقية أعضاء المجتمع و يحرصون على استمرار ثقافتهم أو تقاليدهم او ديانتهم أو لغتهم."(أحمد، 2011، صفحة 17).

- **جيل ديشان** يعرف " الأقلية مجموعة مواطني دولة تمثل أقلية عددية و توجد في وضعية غير مسيطرة داخل تلك الدولة، تتمتع بخصائص عرقية و يظهرون بصورة ضمنية شعورا بالتضامن اتجاه الاحتفاظ بثقافة و التقاليد، الدين و اللغة(وهبان، 2011، صفحة 172).

المطلب الثاني: تصنيف الأقليات

- **أقلية سلالية:** و هي الأقلية التي ترتبط أفرادها فيما بينهم من خلال رابطة الأصل المشترك أو وحدة السمات الفزيقية مثل لون البشرة أو شكل و لون العينين أو غيرها من السمات البيولوجية، انطلاقا من أن الرابطة تمثل المقوم الأصيل لتمايز هذه الأقلية عن غيرها من الجماعات المشتركة(خياري، 2004، صفحة 31).

- **الأقلية اللغوية:** هي الجماعة التي ينطبق عليها مفهوم الأقلية و التي تختلف عن الأغلبية من مواطني الدولة الواحدة في اللغة، اللسان بحيث نجدها تتحدث و تكتب لغة غير لغة الأكثرية المتداولة في الدولة الواحدة، فاللغة هنا هي الخاصية المميزة للأقلية، و لذلك سميت أقلية لغوية، و لا يمكن الاعتماد على اللهجات المحلية للقول بوجود أقلية لغوية، أو غالبا ما تتركز مطالب هذه الأقليات على الحفاظ على لغتها الأصلية كتابة و محادثة و الاعتراف بها من قبل الدولة(بومعالي، 2008، صفحة 87).

- **الأقلية الدينية:** لقد كفل الإعلان العالمي لحقوق الإنسان حرية المعتقد للأفراد، و ذلك بنص المادة 18 منه و التي جاء فيها " لكل شخص الحق في حرية الفكر و الوجدان و الدين، و يشمل هذا الحق في حريته في تغير دينه أو معتقده و حريته في إظهار دينه أو معتقده بالتعبد"(إبراهيم، 1996، صفحة 100).

- **الأقلية الاثنية:** الأقلية الاثنية هي الجماعة التي تشترك فيها الخصائص الثقافية، مثل اللغة أو الدين و هي تختلف عن الجماعات الأخرى التي تقوم على خصائص طبيعية غير قابلة للتغيير، و ترتبط تلك الخصائص ارتباطا جوهريا بالقدرات والكفاءات الذهنية، و كلمة إثنية مشتقة من كلمة شعب أو امة أو جنس(المهدي، 2002، صفحة 45).

المطلب الثالث: حقوق الأقليات في المواثيق الدولية

أن فكرة حماية الأقليات وشجب التمييز كقضية من قضايا حقوق الإنسان تم إدراكها بعد المصائب والويلات والقتل الجماعي والاستهتار بأدنى أساسيات المعاملة الإنسانية الأمر الذي خلق هلعا في العالم و بالأخص بعد الحرب العالمية الأولى، فظهرت رغبة

جادة في ألا تتكرر تلك المآسي وان يمنح الإنسان حقوقا إنسانية أساسية. وبالرغم من ذلك إلا أن محاولات حماية الأقليات كان يغلب عليها الطابع السياسي أكثر منه إنساني الأمر الذي سهل تدخل بعض الدول في الشؤون الداخلية لدول أخرى وأيضا سهل عملية تنفيذ السياسة التوسعية لبعض الدول. الأمر الذي فاقم مشكلة الحروب، ثم بعد الحرب العالمية الثانية تمت التوعية بوجوب تغيير الطابع السياسي لحماية الأقليات وجعله ذو طابع إنساني محض واقتصرت في البداية على أقليات معينة لكن مع الوقت عممت لتشمل كل أقليات العالم(آخرون، 2008، الصفحات 77-78).فقد جاء في وثيقة الأمم المتحدة لمنع التميز العنصري و حماية الأقليات خاصة في الإعلان بشان القضاء على جميع أشكال التعصب والتميز القائمين على أساس الدين أو المعتقد انه يجب تشجيع الاحترام العالمي والفعال لحقوق الإنسان والحريات الأساسية للجميع دون تميز بسبب العرق أو الجنس أو اللغة أو الدين، وأيضا الإعلان بشان حقوق الأشخاص المنتمين إلى أقليات قومية أو اثنية والى أقليات دينية ولغوية حيث ترى الجمعية العامة للأمم المتحدة في هذا الإعلان إن تعزيز وحماية حقوق الأشخاص الذين ينتمون لهذه الأقليات تسهم في الاستقرار السياسي والاجتماعي للدول التي يعيشون فيها وأنها تعزز تنمية المجتمع بأسره، وهذا من شأنه أن يدعم الصداقة والتعاون فيما بين الشعوب و الدول(بندق، 2009، الصفحات 92-93).

مطالب الأقليات:

شهدت نهاية القرن20 تصاعد أو نمو في ظاهرة القوميات الصغرى التي أصبحت تبحث عن مكان لها في بلادها، واستخدمت الدول الكبرى الأقليات لتحقيق مصالحها فساندت طائفة دون أخرى فكانت النتيجة حروب عديدة، كما تكاثرت الحركات المطلبية للأقليات التي تعم العالم وتنتشر في بنية المجتمعات المدنية بطريقة معبرة، وعليه يمكن إبراز مطالب الأقليات والتي تتمثل في:

- الاستخدام الحر للغة الأم في الخصوص والعموم، وفي نشر وتداول المعلومات.
- إقامة المؤسسات والروابط والمنظمات التربوية والثقافية والدينية والمحافظة على القائمة منها.
- الاعتراف بحق الممارسة الدينية.
- السعي إلى مزيد من المساواة في توزيع الموارد الاقتصادية.
- إنشاء وصيانة المنظمات والروابط داخل بلده والمشاركة في المنظمات غير الحكومية الدولية، ويستطيع الأشخاص المنتمين إلى الأقليات القومية ممارسة حقوقهم والتمتع بها فردي أو جماعيا مع أعضاء جماعتهم الأخرى.
- الرقابة على الحكومات الإقليمية والقومية من أجل الدفاع عن مصالحهم الجماعية.

وعند التطرق إلى تقديممطالبالمتعلقةلمصالحالأقلياتلابدمنأخذفيعينالاعتبارمسائلمهمةتتمثلفي:

- إن المصالح الاجتماعية للأقليات ليست واحدة حيث يوجد تنوع في المصالح الفردية والجزئية داخل الدولة.
- التنظيم السياسي ضرورة لصياغة الأهداف والتعبير عن المصلحة الجماعية.
- بعض التعبيرات السياسيةعنالمصلحةالجماعيةللأقلياتطائفةتكونأكثرمصداقيةوأصالةعنغيرها(جار، 1994، صفحة 47).
-

المبحث الثاني: الأكراد في تركيا

المطلب الأول: أسباب المشكلة الكردية في تركيا

تعد القومية الكردية من السكان الأصليين الأقدم في منطقة غرب أسيا، وتشكل القومية الكبرى الثالثة في الشرق الأوسط ووصل عدد الأكراد إلى حوالي 30 مليون نسمة، ينتشرون رئيسيا في تركيا وإيران والعراق وسوريا ولبنان وأذربيجان وأرمينيا. يعيش الأكراد رئيسيا في المنطقة الجبلية التي أطلق عليها اسم كردستان والمجاورة للدول الثلاث تركيا و العراق وايران. و قد حُرِمُوا من فرصة إقامة دولة مستقلة عند تفتت الدولة العثمانية بعد انتهاء الحرب العالمية الأولى(الحاج، 2018).

لا يختلف الخبراء والمتابعون للشأن التركي على أن المشكلة الكردية هي أكبر مشكلات تركيا منذ تأسيسها عام 1924 وحتى اليوم. ولقد رأى مؤسس تركيا الحديثة مصطفى كمال «أتاتورك» أن التنوع العرقي و الإثني الذي تميّزت به الدولة العثمانية كان أحد أسباب سقوطها، وبالتالي، يجب على الجمهورية التركية الوليدة مواجهة ذلك الأمر لتجنب المصير نفسه. وعلى هذا الأساس، أنكرت تركيا منذ نشأتها تنوّعها العرقي، واعتبرت كل مواطن يعيش داخل حدودها «تركيًّا» بغض النظر عن جذوره ولغته الأم. واتبع خلفاء «أتاتورك» النهج نفسه وبأساليب أكثر تشددًا وإجحافًا؛ ما أدى إلى التنكر لحقوق الأقليات العرقية في تركيا من عرب وشركس ولاز (قوقازيون) وبوشناق (بوسنيون)، وكذلك الأكراد الذين يشكلون أكبر أقلية؛ كونهم يمثلون 20 في المائة من سكان تركيا البالغ 78 مليونا. ولم يتوقف الأمر عند حد إنكار الحقوق الثقافية والاجتماعية لأكراد تركيا، ولا حتى حقوقهم السياسية، بل وصل إلى إهمال وتهميش شبه متعمدَين لمناطق جنوب تركيا وجنوب شرقها، حيث يشكل الأكراد غالبية السكان؛ ولذلك تراكمت مشاعر الغضب بين الأكراد الذين رأوا أنهم يعاملون بصفتهم مواطنين من الدرجة الثانية في البلاد. ومع انتشار المد اليساري في العالم في ستينات وسبعينات القرن الماضي، احتكرت الحركة السياسية اليسارية الكردية التكلم باسم أكراد تركيا، وأسس حزب العمال الكردستاني عام 1978، وما لبث أن بدأ حرب عصابات ضد الدولة التركية عام 1984 كلفت تركيا حتى الآن حياة أكثر من 40 ألف شخص، وأكثر من 500 مليار دولار، فضلا عن الاضطراب السياسي والشرخ الاجتماعي(الرزاق).

المطلب الثاني: محاولات الدولة التركية في حل المسألة الكردية

من أبرز المؤشرات التي يمكن استنتاجها من التوجه التركي الجديد :

- انتهاء التصور الأمني و العسكري للمسألة الكردية المتمثل في وجود مجموعة إرهابية خارجة عن القانون يمثلها حزب العمال تسعى إلى زعزعة استقرار و امن الدولة التركية. فتعزيز الحقوق الثقافية الكردية و الاعتراف بوجود أخطاء سياسية ارتكبت سابقا و القبول بمنهج التفاوض مع طرف ثالث هم أكراد العراق لإيجاد آليات سلمية لحل إشكالية حزب العمال، سيلغي عسكرة المسألة الكردية ويؤسس لتوجه واقعي جديد .
- و ارتباطا بذلك فإن أي اعتراف تركي بتلك الحقوق يعني إعلانا صريحا المفهوم الكمالي للدولة التركية الذي ينطلق من مفهوم أحادية العرق أساسا للدولة القومية. فحكومة أردوغان بدأت بالاقتراب التدريجي من الفهم الواقعي لمفهوم الأمة أو الدولة القومية الذي لم يعد في عصر العولمة مستندا إلى وحدة العرق أو القومية أو الدين و إنما إلى قوة الانتماء إلى

الدولة بين أفرادها، بما يعنيه من تعزيز للآليات السياسية التي تقوي من مفهوم الولاء و المواطنة للدولة عند جميع الأتراك بغض النظر عن تمايزاتهم القومية و اختلافاتهم الدينية(المويشير، 2016، صفحة 288).

إن الأوضاع التركية الداخلية في ظل حكومة أردوغان الثانية كانت تزداد استقرار بشكل ملحوظ و لعل من ابرز هذه العلامات بعيدا عن صراع العقول مع العلمانيين إن الحكومة التركية الإسلامية تجرأت على حل مشكلة الأكراد المزمنة، وبدأت تمد اليد للمصالحة، و بدأت تهتم بمناطق أغلبيتهم، ليبدأ ضوء الاتفاق و الوحدة يظهر للمرة الأولى، بعد فشل كل الحكومات السابقة في التوفيق بين مصالح الأكراد و الأتراك، إذ ستوقف نزيفا طويلا لدماء المسلمين من الأتراك والأكراد على حد سواء(السرجاني، 2011، صفحة 127). وكان من اكبر مشاكل الانفتاح الداخلي تقديم حل عادل في المسألة الكردية، وفق خطوات مدروسة وشرع بانفتاح واسع بمثابة ثورة في القضية الكردية أهمها(جلول، 2013، صفحة 73):

- إطلاق حرية إقامة قنوات تلفزيونية بلغات محلية خارج اللغة التركية، بدأت بقناة شبه رسمية باللغة الكردية و أخرى باللغة العربية.
- رفع العراقيل القائمة بوجه عروض المسرحيات و الأغاني الكردية.
- شرعت وزارة الثقافة و السياحة التركية بطبع مؤلفات للغة و الآداب الكردية، و طبعت عددا منها.
- صدر السماح بفتح أقسام للغة الكردية و آدابها في الجامعات و المعاهد.

***أفاق المستقبل:**

لطالما تراوحت المسألة الكردية في تركيا بين المقاربات العسكرية والسياسية، لكنها حملت مع العدالة والتنمية آمالا كبيرة نحو حل نهائي وعادل؛ نظرًا لمنظومة الأفكار التي يحملها الأخير والإصلاحات التي قام بها، فضلًا عنتجاوب الحركة السياسية الكردية اليسارية معه على مدى سنوات.ولأن فصل الحقوقي عن السياسي ليس ممكنًا تمامًا في دولة مثل تركيا، فلا شك أن للأمر انعكاساته العميقة والمؤثرة على مجمل المشهد التركي وخصوصيته الكردية في الداخل والخارج.ولعل أولى المؤشرات هي ردود الفعل الغربية والأوروبية على وجه التحديد، التي بدأت باعتراضات وتحفظات ووصلت للتهديد بتجميد العلاقات مع تركيا خلال كتابة هذه السطور. ورغم أن انتخاب "دونالد ترامب" لرئاسة الولايات المتحدة وارتياح تركيا النسبي له (بسبب مواقف كلينتون المعلنة من دعم أكراد سوريا ومواقفه المعلنة من رفض الضغط على الحلفاء)، إلا أنه لا يمكن بتاتًا الاستهانة بضغوط الاتحاد الأوروبي، شريك تركيا الأكبر اقتصاديا ووجهتها لعشرات متصلة من السنين. بيد أن النتيجة الأهم تتعلق بمستقبل «الحركة السياسية الكردية» وإستراتيجيتها في تركيا، ما بين العمل السياسي الدستوري العلني والعمل السري كما حصل في فترات تاريخية سابقة، وهو تطور ينطوي على مخاطر كبيرة ترتبط بوجهة الشباب الكردي في مناطق الجنوب الشرقي ، فضلًا عن تفويضه لأي فرصة قريبة للعودة للحل السياسي السلمي للقضية(الحاج، 2018).

المطلب الثالث: الأبعاد الخارجية للمسألة الكردية

شكلت المسألة الكردية هدفا رئيسا للسياسة الخارجية التركية، ليس فقط بسبب أبعادها الخارجية، ووجود مجال كردي خارج تركيا، و إنماأيضا الحزب الكردستاني استطاع تعزيز إمكاناته و حضوره السياسي و الإعلامي و التنظيمي. و لم يكن ذلك ممكنا لولا توافر بيئة إقليمية و تحالفات موضوعية(محفوض، 2012، صفحة 65).

ارتكز البعد الكردي في السياسة الخارجية التركية على مقولة "الاحتواء" التقليدية المعروفة، و التي حاولت بدورها تفكيك مصادر الدعم و التأييد الخارجي المباشر و غير مباشر و حرمان حزب العمال الكردستاني من بيئة الدعم و الإسناد الكردية والإقليمية و التوصل إلى تسويات مع الدول، التي تنطوي علاقاتها مع تركيا على مشاكل و أزمات واقعية تدفعها لمساندة الحزب او للتغاضي عن نشاطه(محفوض، 2012، صفحة 69).

يمكن القول إن ما تمر به تركيا من غضبٍ على أمريكا فحسب بعد قرار تسليح وحدات حماية الشعب الكردية، بل إن علاقاتها مع أوروبا تمر هي بأسوأ مراحلها أيضاً، ولاسيما مع ألمانيا، وسط دعوات من الجانبين للتخلي عن مشروع انضمام تركيا للاتحاد الأوروبي، حيث هدد الرئيس أردوغان في وقت سابق بإجراء استفتاء للتخلي عن هذا المسعى التركي(علي).

من جانبها، يبدو أن القيادة الأمريكية ماضية في تقديم الدعم السياسي والعسكري لحزب الاتحاد الديمقراطي الذراع السياسي لوحدات حماية الشعب، والتوجه لإخراج تنظيم داعش من مدينة الرقة السورية دون الاستعانة بالجيش التركي، وهو ما يعني ضم تلك المنطقة لإقليم "روجوفا" الكردي الذي أعلنه حزب الاتحاد الديمقراطي في عام 2012، وذلك يعني أيضاً أن الولايات المتحدة اتخذت قرارها بشأن عملية الرقة، ولن تتمكن تركيا من المشاركة بسبب الأكراد؛ وترى القيادة التركية أن المشاركة الكردية لا تنحسر على أكراد سوريا فحسب بل إن هناك الكثير من عناصر حزب العمال الكردستاني سينضمون للقتال إلى جانب القوات الأمريكية، وإن الولايات المتحدة تتعامل بمكيالين مع تركيا فهي تعدُّ العمال الكردستاني منظمة إرهابية، ولكنها تتغاضى عن انضمام عناصرها الذين يشنون هجمات ضد العسكريين والمدنيين في تركيا لصفوف حماية الشعب السورية. وللتعبير عن امتعاضها، منعت القيادة التركية مسؤولين ألمان من دخول قاعدة إنجرليك التي تستضيف مئات العناصر من القوات الألمانية، وطالب وزير خارجية ألمانيا مساعدة الولايات المتحدة للسماح بدخول القاعدة العسكرية، مع الأخذ بالحسبان أن ألمانيا وتركيا عضوان في حلف شمال الأطلسي (الناتو) الذي تقوده الولايات المتحدة، وبدأت العلاقات التركية-الألمانية بالتدهور حينما صوت البرلمان الألماني على وصف أعمال القتل الجماعي ضد الأرمن على يد العثمانيين في عام 1915 بالإبادة الجماعية. وخلال السنة الماضية منحت ألمانيا حق اللجوء لأتراك متهمين بالمشاركة في محاولة الانقلاب الفاشلة، منهم 400 شخص يحملون جوازات سفر دبلوماسية وحكومية؛ وأخير حينما ألغت ألمانيا تجمعات جماهيرية لدعم الرئيس التركي قبل الاستفتاء الأخير على التعديلات الدستورية(www.bayacenter.org)

- ردود الفعل الدولية من استفتاء كردستان

بعد أن وضح الإقليم نواياه بشأن إقامة الاستفتاء ، نشأت الكثير من ردود الفعل الدولية، من أهمها رد رئيس الوزراء العراقي حيدر العبادي، حيث قال بان بلاده مستعدة للتدخل عسكريا إذا أسفر الاستفتاء على استقلال إقليم كردستان العراق عن حدوث أعمال عنف. وأوضح "العبادي" في مقابلة مع وكالة أسوشيتدبرس، أنه في حال تعرض العراقيين إلى تهديد عبر استخدام القوة خارج إطار القانون فسنتدخل عسكريا.

أما الولايات المتحدة فقد أعربت يوم الجمعة 15 أيلول عن عدم تأييدها لاعتزام حكومة إقليم كردستان العراق إجراء الاستفتاء، وفق بيان صادر عن البيت الأبيض .ولفت البيان إلى أن واشنطن أكدت مرات عدة لزعماء إقليم كردستان أن الاستفتاء يشتت الانتباه عن الجهود لهزيمة داعش، واستقرار المناطق المحررة. ودعت حكومة إقليم كردستان إلى إلغاء الاستفتاء، والبدء في حوار جدي ومتواصل مع بغداد.

كذلك قال رئيس الوزراء التركي" بن علي يلدرم" السبت 16 أيلول، إن استفتاء تقرير المصير في إقليم كردستان العراق يمثل "قضية أمن قومي"، وإن بلاده "ستتخذ أي خطوات ضرورية بشأنه . وفي يوم 19 أيلول دعا حزب الشعب الجمهوري التركي عبر نائب رئيسه "أوزتورك يلماز"، دعا الحكومة التركية إلى التعامل بصلابة مع رغبة حكومة كردستان الانفصال عن العراق، وقال بضرورة إمهال مسعود بارزاني 24 ساعة للتخلي عن الاستفتاء، فيما اصطفت بعض أرتال الدبابات التركية على الحدود مع العراق تحسبًا لأي طارئ. وقال "يلماز" أيضًا أن استفتاء انفصال كردستان عن العراق، سيزعزع المنطقة بشكل خطير، وقد يؤدي إلى نشوب حرب أهلية، وأنه يتعارض مع القوانين الدولية، والدستور العراقي، وحتى مع قوانين الإقليم الكردي نفسه. واعتبر أن الوضع بات مسألة بقاء، وأنه يتعين حماية مصالح تركيا وأمنها القومي.

أعلنت إسرائيل دعمها العلني والمباشر لإجراء الاستفتاء ولانفصال كردستان عن سائر العراق، إذ قال رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو إن «إسرائيل تدعم الجهود المشروعة التي يبذلها الشعب الكردي من أجل الحصول على دولة خاصة به»، وأشارت مجلة التايمز أن السعودية دعمت انفصال الإقليم سرًا. أما سبب دعم إسرائيل والسعودية لهذا الأمر فهو - وفق بعض المحللين - لإيجاد وكيلٍ لهما يشارك إيران حدودها الجبلية الممتدة .كما صدرت تصريحات ومواقف عن مسؤولين إماراتيين تدعم انفصال كردستان عن العراق من بينها رئيسة مركز الإمارات للسياسات، ابتسام الكتبي، التي وقعت مذكرة تفاهم مع الإقليم مطلع سنة 2017 للمساعدة في تنظيم عملية الاستفتاء. وكانت الكتبي قد أكدت أنه إذا أعلن عن استقلال كردستان بشكل كامل عن بغداد، فإن أبو ظبي ستعترف بهذا الاستقلال(استفتاء انفصال كردستان العراق)

ولكن من خلال تسليط الضوء على مواقف الدول حول الاستفتاء نلحظ اختلافا واسعا في وجهات نظر هذه الدول فهنالك الدول الرافضة تماما و الدول التي تشير إلى أنها لن تعترف به وأخرى تطالب بالتأجيل، وان الموقف العراقي والإيراني هما اقوي المواقف وأشدها، ولكن الموقف التركي اقل حدة مقارنة بالعراق وإيران على الرغم من أن تركيا أشارت صراحة إلى أنها ليست مع الاستفتاء وترفض إجراءه.

الخاتمة

ساهمت طبيعة النظام الدولي ثنائي القطبية الذي امتد من نهاية الحرب العالمية الثانية و الى تفكك المعسكر الشيوعي و تلاشي الحرب الباردة، إلى عزل مطالب الأقليات و إضعاف تأثيرها، حيث أن هذا النظام كان يعطي أهمية كبرى لمبدأ سيادة الدول و حقها في تسيير أمورها الداخلية بطريقة مستقلة عن التدخل الخارجي، و بالرغم من ان مواثيق حقوق الإنسان ركزت على الجانب الإنساني، إلاأنها كانت تؤكد أكثر على طبيعة النظم السياسية و كانت تدمج حقوق الأقليات ضمن مسألة حقوق الإنسان.

لقد مرت قضية الأقلية الكردية التركية في بحثها الدائم و المتواصل عن إثبات كينونتها و الاعتراف بها و من ثم افتكاك مجموع الحقوق السياسية و الثقافية القومية ورغم كل التطورات على الساحة السياسية و محاولات صهرها داخل المجتمع التركي لم تنجح مما ولد وعيا قوميا كرديا متناميا تمكن من بلورة بعض الحقوق و افتكاكها.

و في الأخير نقول إن مشروع الدستور الجديد الذي جاء به حزب العدالة و التنمية سنلاحظ اهتماما خاصا بالأقليات حيث تتضمن مسودة الدستور التنوع الثقافي و الاجتماعي في البلاد و تعرف المواطنة من دون الإشارة إلى الدين أو العرق. بما يشبه حلا وسطيا ينهي مشكلة الأكراد باعتبارها ابرز مشكلة تواجه الحكومة التركية، مع الإشارة إلى القومية التركية بمعناها العرقي، و ضمان الحريات وفق المعايير الدولية.

و من جانب الأقليات العرقية، فإن حكومة تركيا الحالية التي طرحت مبدأ (صفر مشاكل) عند وصولها للحكم ترغب بتسوية الصراع مع الأكراد بصيغة تهمش الحزب المتمرد (حزب العمال الكردستاني) عن طريق ضمان حقوق الأكراد في الدستور الجديد دون التفاوض مع هذا الحزب.

المراجع:

1) .(s.d.). Récupéré sur www.bayacenter.org
2) إبراهيم .(1996) .*تأملات في مسألة الاقليات*.القاهرة :ابن خلدون.
3) أحمد ,إ .(2011) .*التعددية الاثنية و الامن المجتمعي دراسة حالة مالي، مذكرة ماجستير غير منشورة*.الجزائر ,كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية.
4) آخرون .(2008) .*الاقليات رؤى اسلامية*.مصر :نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع.
5) *استفتاء انفصال كردستان العراق*.(2017). Récupéré sur ar.wikipedia.org .
6) الجباعي .(2017) .*مسألة الأقليات*.Récupéré sur www.cdf-sy.org .
7) الحاج ,س .(2018) .*مستقبل المسألة الكردية في تركيا*.Récupéré sur www.ida2at.com .
8) الرزاق .(s.d.) .*الأكراد مشكلة تركيا المستعصية*.Récupéré sur www.aawsat.com .
9) السرجاني ,ر .(2011) .*قصة أردوغان*.القاهرة :أقلام للنشر والتوزيع.
10) المهدي .(2002) .*التعددية الاثنية ادارة الصراعات و استراتيجيات التسوية*.عمان :المركز العلمي للدراسات السياسية.
11) المويشير ,م .ب .(2016) .*أزمة المياه و مستقبل العلاقات العربية التركية بعد وصول الحركة الإسلامية الى السلطة في تركيا*.
12) بحر .(1982) .*المدخل لدراسات الاقليات*.القاهرة :مكتبة الأنجلو مصرية.
13) بندق .(2009) .*الاقليات و حقوق الانسان منع التمييز العنصري و حقوق الاقليات و الاجانب و الاجئين و السكان الاصليين و الرق و العبودية*.الإسكندرية :مكتبة الوفاء القانونية.
14) بومعالي .(2008) .*حماية الاقليات بين الاسلام و القانون العام، أطروحة دكتوراه غير منشورة*.الجزائر ,كلية الحقوق.
15) جار ,ت .ر .(1994) .*الأقليات في خطر*.القاهرة :مكتبة مدبولي.
16) جلول ,م .ز .(2013) .*التجربة النهضوية التركية، كيف قاد حزب العدالة و التنمية الى التقدم*.بيروت :مركز نماء للبحوث والدراسات.

17) خياري .(2004) .*الاقليات في النزاعات الاقليمية و الدولية حالة الاقلية المسلمة في الاتحاد اليوغسلافي سابقا، مذكرة ماجستير غير منشورة*.جامعة الجزائر ,03كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية.
18) طشطوش .(2012) .*الموسوعة الحديثة المصطلحات السياسية و الاقتصادية*.الأردن :دار حمد للنشر.
19) علي Récupéré sur .(s.d.). *www.bayacenter.org*. قراءة في أبعاد زيارة الرئيس التركي إلى الولايات المتحدة.
20) محفوض .*(2012)* . .(2012) .*تركيا و الاكراد كيف تتعامل تركيا مع المسألة الكردية؟*.قطر :المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.
21) وهبان ,أ .(2011) .*الصراعات العرقية و استقرار العالم المعاصر دراسة في الاقليات و الجماعات و الحركات العرقية*.مصر : مؤسسة شباب الجامعة.